النسخة باللغة العربية

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – الدورة التاسعة والخمسون (يونيو/ حزيران 2025)

بيان خطي مشترك مقدم من منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص
حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

باللغات **الإنجليزية** و**الفرنسية** والعربية

ـ الاعتبارات المتعلقة بحل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

يقدم هذا البيان العاجل بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر من قبل المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه، وفقًا لمركزها الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

لقد استمر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الذي طال أمده لفترة طويلة جداً متسبباً بخراب واسع النطاق ومعاناة مفرطة أدت إلى خسائر لا تُحصى في الأرواح منذ عام 1948. ينبغي أن تعكس أي استجابة للوضع الراهن إدراكًا أشد بمدى خطورته، نظرًا لواقع القتل والدمار بلا هوادة.

يؤثر الصراع على لبنان وسوريا واليمن وإيران والعراق والأردن ومصر. لذلك يجب إدراج هذه الدول في أي محاولة هادفة إلى حل هذا الصراع.

يهدف هذا البيان إلى تقديم قائمة مرجعية تتضمن أربعة عشر من الاعتبارات ***الحاسمة*** لنجاح أي محاولة لحل النزاع.

وتشدد المنظمات غير الحكومية الموقعة على هذا البيان على ضرورة وجود عمليتين متوازيتين إحداهما لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار والأخرى لحل هذا الصراع الذي طال أمده، دون أن تكون أي من العمليتين شرطا مسبقا للأخرى. ويعتمد استقرار وقف إطلاق النار على إحراز تقدم في حل النزاع، والذي يستلزم الاتفاق على أهداف زمنية قابلة للقياس لضمان إحراز تقدم في الوقت المناسب وبشكل ملموس.

ويمكن لهذا النهج، إلى جانب آليات المساءلة الشفافة، أن يمهد الطريق نحو بناء السلام وحل النزاع على حد سواء.

كان من المأمول أن يشكل اتفاق وقف إطلاق النار الممتد عبر ثلاث مراحل والذي دخل حيز التنفيذ في 19 يناير 2025 خطوة نحو تسوية عادلة ودائمة. ويأتي فشل اتفاق وقف إطلاق النار هذا بعد فشل العديد من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق محاولة حل هذا النزاع، وقد أدى كل فشل إلى تراجع الثقة في العملية السياسية.

كان من المقرر مناقشة مستقبل الحوكمة في غزة بعد الحرب في المرحلة الثالثة من اتفاق وقف إطلاق النار. ويمكن أن تتشكل بناء على إعلان بكين لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، المبرم في 23 تموز/ يوليو 2024، مع إتاحة المجال لتطوير ذلك لتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثيلية خاضعة للمساءلة في فلسطين.

يستحيل بناء سلام دائم إلا على أساس الاحترام المتساوي لحقوق الإنسان وتحقيقها للجميع، سواء كانوا في دولة إسرائيل أو في البلدان أو الأراضي المتاخمة لها. وكما تقول فسيفساء القاعدة الذهبية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، "عامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك".

يستلزم الحل الناجح للنزاع أخذ الاعتبارات التالية بالحسبان، بغض النظر عن الترتيب:

1. "الجنون معناه فعل الشيء نفسه مراراً وتكراراً مع توقع نتائج مختلفة" (ألبرت أينشتاين)

ويجب أن يختلف أي اتفاق جديد - وبشكل مرموق - عن كافة الاتفاقات السابقة، مع اتخاذ تدابير أكثر شدة من أجل ضمان التزام جميع الأطراف، وتعهدها بنجاة جميع الأشخاص المتضررين وبصورة انسانية.

وتوفر المباحثات المباشرة بين الإدارة الأمريكية وحماس نموذجًا للتواصل الساعي إلى إيجاد الحلول مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بغض النظر عن الاختلافات السياسية.

<u>الحفاظ على وقف إطلاق النار:</u>

2. يستلزم إنجاح أي اتفاق لوقف إطلاق النار تحقيق الأمن على درجة متساوية لجميع الدول والأراضي في المنطقة، بحيث يوفر للجميع مستويات متماثلة من الحماية ضد الهجوم، وخاصة الهجوم الجوي.

وعلى المستوى الفردي، فإن هذا يتطلب الاحترام المتساوي للحق في الحياة و إعمال هذا الحق المنصوص عليه في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

3. الفرض الخارجي لوقف إطلاق نار دائم ومستدام وشامل بين إسرائيل وجميع المناطق المعنية بالنزاع. وينبغي أن يكون ذلك بتفويض من مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

4. نشر قوات مدعومة دوليا للحفاظ على القانون والنظام العام والأمن والسلام، وفقاً للمواصفات التالية:
   1. تكون مفوضة بقرار من مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،
   2. تشمل فرقة من المراقبين لتحديث ونشر معلومات باستمرار حول الحالة الراهنة بشأن التزام جميع الأطراف بشروط أحدث صيغة من اتفاق وقف إطلاق النار،
   3. تشمل قوة لمراقبة وقف إطلاق النار، لكي لا تؤدي أي انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار إلى استئناف الأعمال العدائية،
   4. مراقبة من قبل سلطات ذات مصداقية تخضع لآليات مساءلة دولية يمكن لجميع سكان الأراضي التي تعمل فيها الوصول إليها،
   5. تمنع الأراضي من شن هجوم عنيف أو التعرض لذلك.

التدابير الإنسانية:

5. إطلاق سراح جميع الرهائن والأسرى، والسماح بعودتهم إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها حين احتجازهم.
6. الوصول غير المقيد والحماية غير المقيدة لمنظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، في مناطق مسؤوليتها، مع صون حرمة مباني الأمم المتحدة، وفقًا لأحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.
7. توفير الحماية وحرية العمل بلا قيود لوسائل الإعلام ومنظمات الإغاثة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة.

إنهاء الاحتلال غير القانوني:

8. تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية.
9. إلزام جميع الدول بضمان الاحترام المتساوي لحقوق الإنسان - وإعمالها - والالتزام بجميع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات والمعاهدات المنطبقة على الدولة المعنية، بما في ذلك إنهاء أي حالة احتلال غير قانوني. وينطبق هذا الالتزام، بغض النظر عن أي تغيير في الحكومة أو انقضاء الوقت أو " الوقائع على الأرض"، مثل المستوطنات أو غيرها من المنشآت.
10. وبناءً على ذلك، يجب انسحاب جميع القوات المسلحة القائمة باحتلال غير الشرعي لفلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

ضمان المساواة في احترام - وإحقاق - حقوق الإنسان:

11. ينطبق حق تقرير المصير على جميع الشعوب على قدم المساواة. وهو مستمد من المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويتحقق حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال والاعتراف بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة، ثم التفاوض على حدودها.

12. ضرورة عيش الفلسطينيون والإسرائيليون في دولتين ذات سيادة جنباً إلى جنب، مع المساواة في الأمن والحرية وتكافؤ الفرص والاحترام والكرامة. وتكون هذه بمثابة نقطة بداية. ومن المأمول أن يتيح المجال لتنامي التعاون، مع فرصة ظهور خيارات سياسية جديدة، مثل تشكيل اتحاد كونفدرالي.
13. وجوب عدم تدخل خارجي في اختيار أي من السلطات الحاكمة في إسرائيل وفلسطين والأراضي التي وقعت تحت الاحتلال الفعلي الإسرائيلي ولكن مع وصول السلطات الحاكمة إلى الموارد الضرورية للوفاء بمسؤولياتها. يعتمد استقرار كل سلطة على مدى اعتبارها من قبل سكان الأراضي التي تحكمها بأنها تمثل مصالحهم و تستجيب لاحتياجاتهم.
14. ضمان الحد الأدنى من مستلزمات الحياة:

1. تتطلب المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية توفير الموارد اللازمة لضمان حياة جميع سكان إسرائيل وفلسطين وجميع الأراضي الأخرى التي وقعت تحت الاحتلال الفعلي الإسرائيلي. وبغياب ذلك، سيلجأ البعض إلى النشاط الإجرامي أو غير الأخلاقي جراء اليأس المالي.
2. الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والمسؤوليات والحقوق المشروعة لجميع سكان إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بمن فيهم من المستوطنين واللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي 242 و338. وتشمل هذه الاعتبارات أيضاً العدالة التصالحية وإعادة تأهيل المجتمعات والأفراد والبنية التحتية الداعمة اللازمة لأمنهم البشري.
3. . إن التعاون بين إسرائيل والدول المتاخمة لها من أجل الحصول على الإمدادات الأساسية من الوقود والطاقة الكهربائية والغذاء والماء سيؤدي عمليًا إلى بناء الثقة. يجب أن تتوفر مصادر بديلة لضمان عدم تمكن أي دولة من استخدام سحب هذه الموارد لممارسة الضغط. إن البيئة الطبيعية (مثل المياه الجوفية وأحواض مستجمعات المياه) ليس لها حدود سياسية. وهذا يتطلب تنسيقاً وتعاوناً في المنطقة من أجل وضع يربح فيه الجميع.

إن الاعتبارات الأربعة عشر الواردة أعلاه من شأنها أن تقدم بديلاً لأولئك الذين يرون أن العنف هو الرد الوحيد الفعال على الظلم أو الإهمال أو التهديد الوجودي الملموس.

يركز هذا البيان على الوصول إلى حل النزاع. ينبغي متابعة تحميل المسؤولية عن الأعمال السابقة بشكل منفصل ومتوازي من خلال السبل القضائية.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف مستوى أعلى من الالتزام والتعاون بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا يتطلب مهارات دبلوماسية بين أصحاب النوايا الحسنة على نحو ما مكّن فرنسا وألمانيا من بناء الصداقة والتعاون الاقتصادي في منتصف القرن العشرين، وذلك على الرغم من خوض الدولتين ثلاث حروب كبرى ضد بعضهما البعض خلال 75 عاماً.

وقد ساعد المجتمع المدني في كلا البلدين منذ عام 1945 على التلاقي والمصالحة بين الشعبين الأعداء السابقين، وفهم الواقع وبناء جسور الثقة.

وبالمثل، في الشرق الأوسط يمكن للجميع أن يلعبوا دورًا في بناء الثقة بين جميع دول المنطقة.

ونلتزم نحن بهذا العمل الأساسي طويل الأجل لبناء الثقة.